مجلة الباحث
موقع المجلة: https://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/bjh/

المؤسسات الدينية عند الفاطميين في مصر

اياد عبد الكاظم ناجي جياد
وزارة التربية: مديرية تربية محافظة كربلاء المقدسة

التخصص العام للبحث: التاريخ	التخصص الدقيق للبحث:التاريخ الاسلامي

معلومات الورقة البحثية

الكلمات الرئيسية:

النظم الدينية ، قاضي القضاة ، داعي الدعاة، صاحب المظالم، الاحباس .

المستخلص باللغة العربية:

تعد دراسة المؤسسات الدينية عند الفاطميين من الدراسات المهمة ،اذ حرصت على تأسيس منظومة دينية متكاملة تمثلت بالمساجد والجوامع اضافة الى منصب قاضي القضاة وداعي الدعاة فضلاً عن نظام الاحباس والحسبة ، حيث كان لها اثر كبير في الحياة العامة فهي من جهة خدمة المجتمع المصري من خلال المؤسسات التعليمية ونظام القضاء والاشراف على الشؤون الاجتماعية والدينية ، ومن جهة ثانية مثلت اداة سياسية لنشر المذهب الاسماعيلي وترسيخ السلطة وتثبيت دعائم الدولة الفاطمية التي امتدت لأكثر من قرنين من الزمان(358هـ /969م)- (567هـ/1171م) ،اذاً يمكن القول أن هذه التنظيمات اسهمت في ترسيخ هوية الدولة الفاطمية وترك اثر واضح في تاريخ مصر الديني والثقافي.

المقدمة:

أن دراسة المؤسسات الدينية عند الفاطميين من الدراسات المهمة التي تناولت الوضع الديني والثقافي في مصر ، اذ يسعى هذا البحث الى دراسة هذه المؤسسات وأثرها على المجتمع والدولة الذي استمر حتى بعد سقوط الدولة ،حيث لعبت دوراً محورياً في نشر العقيدة الاسماعيلية وتعزيز سلطتهم وتثبيت دعائم الدولة الفاطمية ، اذ شهدت مصر خلالها تحولات فكرية ودينية وسياسية عميقة اذ حرصت الدولة على ارساء نظام ديني متكامل يوازي سلطتها السياسية ، ويعزز من شرعيتها ، وهنا برزت المؤسسات الدينية بوصفها ادوات اساسية في نشر الفكر الاسماعيلي وضبط الحياة الاجتماعية والدينية وتنظيم شؤون القضاء والتعليم ، اذ اسهمت هذه التنظيمات مثل قاضي القضاة وداعي الدعاة وصاحب المظالم اضافة الى المساجد الكبرى ،فضلا عن جهاز الحسبة والاحباس في اظهار هوية مصر الدينية والفكرية خلال الحكم الفاطمي ،

وتكمن اهمية دراسة هذه المؤسسات من أنها تظهر العلاقة الوثيقة بين الدين والسياسة ، كما تكشف عن الابعاد الحضارية والتنظيمية التي اثرت في المجتمع الفاطمي، كذلك فأن هذا البحث يسعى الى دراسة وتحليل طبيعة هذه المؤسسات ووظائفها ودورها في الحياة الدينية والاجتماعية .

احتوى البحث على تمهيد و مبحثان وخاتمة، أما التمهيد فتناول فيه الباحث اهم النظم الدينية عند الفاطميين في مصر، والمبحث الاول تناول فيه الباحث اهم المؤسسات الدينية ومنها قاضي القضاة ولقبه واهم اختصاصاته اضافه الى مساعدوه وجلوسه للقضاء، كما تم الحديث عن داعي الدعاة ولقبه واهم اختصاصاته ، والحديث عن صاحب المظالم وعن توليته وجلوسه للنظر في المظالم .

اما المبحث الثاني فتم فيه الحديث عن الحسبة اضافة الى توليت المحتسب واختصاصاته ومساعدوه وكيفية تطبيق العقوبات ، كما تم الحديث عن الاحباس واثرها في تمويل المساجد والمؤسسات التعليمية ثم الحديث عن المساجد والجوامع ومدى اهميها في المجتمع الفاطمي .

ثم توصل الباحث الى اهم النتائج التي وضعها تحت مسمى الخاتمة ، كما تم الاستعانة ببعض المصادر والمراجع في اعداد هذا البحث، ولا شك ان اهم من ارخ في التاريخ الفاطمي ابن ميسر المتوفي 677هـ/1278م في كتابه المنتقي من اخبار مصر، حث يعتبر مصدراً اساسياً اضافة الى المقريزي المتوفي 845هـ في كتاب المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والاثار وكتاب اتعاظ الحنفاء وابن حجر العسقلاني المتوفي 852هـ في كتابه رفع الاصر عن قضاة مصر اضافة الى المصادر الاخرى ، كما تم الاستعانة ببعض المراجع المهمة ومنها كتاب مصر واعمالهم السياسية والدينية لحسن ابراهيم حسن ، وكتاب الدولة الفاطمية في مصر لأيمن فؤاد السيد اضافة الى بعض المراجع الاخرى .

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين ونرجو من الله التوفيق وحسن الخاتمة.

تمهيد :

النظم الدينية عند الفاطميين :

كانت النظم الدينية عند الفاطميين تعتمد على دمج العقيدة بالإدارة والسياسة ،وكان يطلق على مناصب رجال الدين بالوظائف الدينية (1)،وهي كالوظائف الادارية ،وتعتبر ضمن وظائف ارباب الاقلام (2)،وتشمل نظم القضاء والدعوة، وهما الدعامتان المميزتان للدولة الفاطمية فالأولى ترتكز على التشريع الفاطمي وتنظيم شؤون الاحكام الشرعية والثانية على العقيدة الرسمية او السرية ونشر الفكر الاسماعيلي ،اضافة الى مؤسسات اخرى كالحسبة والمساجد والاحباس ، اذ أن دراسة هذه النظم الدينية توضح عن طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة كما تبرز الدور الكبير الذي أنجزته تلك المؤسسات في ترسيخ النفوذ الفاطمي واظهار هويتها المذهبية .

لقد اتبع الفاطميون نفس التقسيم القضائي الذي اتبع عند الدول الاسلامية في العصور الوسطى، وذلك بأن يتولى كبار ارباب الوظائف الدينية الاشراف على القضاء في مصر وأرجاء الخلافة ،وكانوا يمارسون وظائف القضاء دون تمييز ولم يكن هناك حد فاصل بين الدين والتشريع وعلى الاخص كدولة الفاطميين حيث تسيطر العقيدة على كل نظم الدولة(3). وتشمل النظم الدينية على .

المبحث الاول : اهم المؤسسات الدينية .

اولاً: قاضي القضاة :

ظهر لقب قاضي القضاة لأول مرة في مصر في عهد العزيز بالله (365هـ/975م)ثاني خلفاء الفاطميين ،ويذكر ابن حجر أن علي بن النعمان(4)هو اول من خوطب بقاضي القضاة في مصر366هـ/976م (5)،كما كانت توليته تصحب برسوم فخمة تشبه ما كان لأصحاب المناصب الهامة الاخرى، اذ كان الخليفة يستدعيه الى القصر ليمنحه كتاب التولية الشامل على اختصاصه وكان هذا الكتاب يقرأ على الملأ لتعريف الناس به ، كما كان القاضي الجديد يطوف في الحارات بموكب رسمي من الفقهاء وبين يديه خلع الخليفة موضوعة في مناديل(6).

اختصاصات قاضي القضاة ومساعدوه :

أن اختصاصات قاضي القضاة لا تمثل امور قضائية صرفة ، بل كان يتضمن ايضاً اموراً ليس لها علاقة بالقضاء ولكنها ضمت الى القضاء حسب العرف والاصطلاح في ذلك العصر(7) ،وتشير غالباً الى الصلاة والخطابة في المساجد والاشراف على الاماكن الدينية والقيام بنفقاتها والقيام في الذهب وفي الفضة والمكاييل والعملة ، والنظر في المواريث واموال اليتامى(8)، كما كانت سلطته تشتمل على جميع البلاد الخاضعة للدولة الفاطمية وعلى ما يتم فتحه من بلدان المشرق والمغرب ، وان اعمال القضاء فيها تختلف من سجل الى اخر بحسب قوة الدولة وضعفها(9).

كان قاضي القضاة يتخذ اعواناً له (مساعدوه) في اعمال القضاء الواسعة ، فكانوا يسمون (نواب الحكم او خلفاء النواحي)[10]، كما كان يعين اعواناً من قبله، فكان له نائب أو اكثر في العاصمة للتخفيف عنه، وكان لهذا

النائب الحق في أن يستخلف من قبله على شرط أن تكون الاستنابة عن أذن القاضي، وذكر ابن حجر أن هذا الامر لم يعهد من قبل ألا في مصر أن النائب يستنيب عنه(11).

وهناك جماعة الشهود الذين يتم اختيارهم من قبل القاضي ، اذ كان يحتاج الى خدماتهم ليس فقط في مجلس الحكم وانما في اختصاصاته الدينية والمدنية ، فكان يطلق على هؤلاء الشهود اسم (الشهود العدول)(12)،وكان لهم رئيس يسمى (بوجه الشهود أو مقدم الشهود)(13) ، وكان عددهم لم يتجاوز الثلاثون في الغالب ،ويعتبر ابن خلدون أن الشهادة من الوظائف الدينية التابعة للقضاء في الدولة الاسلامية(14).

جلوس القاضي للقضاء:

كان جلوس القاضي للحكم يمتاز بالبساطة ، فكان يجلس في الغالب في المسجد الجامع في مصر او القاهرة ،ولم يكن الجامع مهيأً للصلاة فحسب ، بل كان ايضاً مكاناً للفصل في امور الناس ، كذلك كان القاضي يعقد مجلس حكمه احياناً في دارة أو في اي جامع آخر(15)، وكان في الجامع مكان خاص يجتمع فيه القاضي بالخصوم يعرف باسم مجلس الحكم(16).

عرف القاضي في مصر بأنه لم يجلس للقضاء في كل الايام ، ولكن مرتين في الاسبوع، كما كان يفعل محمد بن النعمان قاضي ديار مصر سنة (374هـ/984م) اذ كان ينظر قضاياه كل يوم اثنين وخميس ، وفي بعض الحالات يعقد جلساته اربعة ايام في الاسبوع(17)، وكانت الاحكام والشهود تسجل في كتب خاصة تسمى سجلات الحكم او دواوين الحكم ، وهي عبارة عن الارشيف القضائي وتودع عادةً عند القاضي في داره(18).

لم يكن للقاضي الفاطمي نفس الحقوق التي كانت للقاضي السني ، فقد كان الأخير قاضياً للأحكام والشرع بينما القاضي الفاطمي لم يكن الا قاضياً للأحكام ، لان الخليفة الفاطمي وحده له سلطة التشريع ، فكثيراً ما كان القاضي الاسماعيلي يلجأ الى الخليفة لاستشارته في المسائل الدقيقة ، خشية ارتكاب خطأ في تطبيق الشرع(19)، اضافة الى أن الاحكام كانت غير قابلة للتبديل، اما عن تنفيذ الاحكام فأن القاضي يعهد بها الى صاحب الشرطة للعمل بها وتنفيذها ، وكان قاضي القضاة يستلم مرتباً عالياً يصل الى الفي دينار مغربي في الشهر(20)، وفي بعض الحالات يتضاعف مرتبه حتى لا يطمع القاضي في اموال الناس او يلحق بهؤلاء اي ظلم(21) .

كان لقاضي القضاة القاب رنانة ، فكان الناس يخاطبونه بلفظة سيدنا التي كان يخاطب بها داعي الدعاة ، كما كانت له مكانه عليا بحكم منصبه الديني الرفيع ، فله التقدم على كل ارباب الوظائف ماعدا وزير التفويض(22)، بسبب سلطته العامة على القضاء واستيلائه على التدبير والعقد والحل والتقليد والعزل(23).

في ضوء ما تقدم يتضح أن طبيعة هذا المنصب يساعد في الالمام بأبعاد الحكم والادارة ويكشف عمق التراث القانوني والفكري الذي خلفته تلك المرحلة ، لا سيما الدور المحوري لقاضي القضاة في النظام القضائي والديني والسياسي ،اذ شكل هذا المنصب حلقة وصل بين الخليفة ومؤسسات القضاء كما ساعد في ترسيخ تعاليم المذهب الاسماعيلي في الحياة العامة.

ثانياً: داعي الدعاة :

كان لداعي الدعاة في مصر نشاطاً كبيراً فقد اصبحت القاهرة ومقر الداعي المركز الديني للدعوة الفاطمية ، ومن الممكن أن يكون هذا اللقب لم يظهر الا في مصر دون اي مكان اخر ، ذلك لان الداعي الاول في افريقية لم يكن الا حجة(24) اي الذي له بعض الاشراف على غيره من الدعاة ، ويمكن أن نوضح أن هذا المنصب كان سرياً قبل قيام الدولة الفاطمية اي في المراحل الاولى من نشأة الدعوة ، ومع قيام الدولة الفاطمية انتقلت من الطابع السري الى الطابع العلني واصبح مؤسسة رسمية ومن المؤسسات العامة التي تعمل على تنظيم الدعوة الاسماعيلية ونشرها، اضف الى ذلك أن هذا اللقب لم يظهر في اوائل عهد الدولة ، فقد لقب به لأول مرة الحسين بن علي بن النعمان(25)، فكان أول قاض يتلقب به(26) في عهد الحاكم الخليفة الثالث في صفر(393هـ/1002م) ،وكان القائم بالدعوة مثل غيره من ارباب المناصب ، يخضع للسلطة العليا اذ كان الخليفة يفوض منصب الدعوة الى شخص يحمل هذا اللقب(27).

يعتبر داعي الدعاة احد دعائم العقيدة الاسماعيلية وان مرتبته تلي مباشرة مرتبة الامام ، اذ يقول ابن الطوير ((أن داعي الدعاة يلي قاضي القضاة في الرتبة ويتزيا بزيه في اللباس وغيره))(28)، ومنذ الوزير بدر الدين الجمالي كان لوزير التفويض سلطة داعي الدعاة كما كانت له سلطة قاضي القضاة ، فهو يتلقب بلقب هادي دعاة المؤمنين(29)، فكان الوزير يقوم مقام الخليفة في تقليد سجل التولية الى نائب عنه يحمل لقب داعية فقط .

اختصاصات داعي الدعاة :

أن مجالس الحكم كانت تعقد بأمر من داعي الدعاة سواء كانت في القصر او في جامع الازهر او في دار العلم(30)، وهو الذي كان يأخذ العهد وينشر الدعوة وكان يكتب ما يلقي في مجالس الحكم بعد أن يأخذ عليه علامة الخليفة ويقرؤه على اتباع الدعوة على انه صادر من الخليفة نفسه في كل يوم اثنين وخميس للرجال على كرسي الدعوة بالإيوان الكبير ، وللنساء بمجلس الداعي(31).

كان داعي الدعاة يشرف على الدعوة في جميع انحاء البلاد وليس في مصر فقط ، لذلك كان عليه أن يعين الدعاة في كل اقليم ، وفي كل ولاية فكان ميدان نشاط الدعاة ينقسم الى اقاليم تسمى جزائر جمع جزيرة(32).ولكي يعمل على بث مبادئ الشيعة الاسماعيلية سياسية ودينية كان الاخير يدعو الى مصر من بلاد الاعداء رجالاً معروفين لحضور مجالس الدعوة التي يلقيها بنفسه ،اذ كان الغرض من ذلك جعلهم دعاة للعقيدة الفاطمية في بلادهم ،وادوات لخدمة اغراض السياسة الفاطمية العالمية(33) . وكان كبير الدعاة في هذه المجالس يبذل قصارى جهده في حض المستمعين على حب الائمة ،فإذا فرغ الداعي من كلامه تزاحم الناس عليه وقبلوا يديه ، فكان من ناحيته يمسح على رؤوسهم بمكان العلامة حيث وضع الخليفة خطه(34).

كما أن المبالغ المالية التي تجمع للدعوة كانت من عمل داعي الدعاة ،اذ أن الدولة الفاطمية كانت تتكفل بنفقة الدعوة ،الا انها في الوقت نفسه تلجأ الى مصادر اختيارية يدفعأها المؤمنون كرمز على الطاعة للمذهب الشيعي الاسماعيلي، فكانت هذه المصادر المالية تأتي بمبالغ طائلة يحملها الداعي للخليفة بيده لوضعها في بيت المال(35) .

هناك نوعين من مال الدعوة الاولى النجوى او النجاوي(36) ، وكان من يدفع هذا المبلغ يتميز في مجلس الداعي ويخرج له بخط الخليفة ورقة مكتوب عليها بارك الله فيك وفي مالك وولدك ودينك ، اما النوع الثاني هي الفطرة وهي ايضاً من مال الدعوة وسميت هكذا لأنها كانت تدفع في مناسبة عيد الفطر(37).

ومهما يكن من الامر فبفضل تنظيم الدعوة تمكن الفاطميون من بسط نفوذهم وسيادتهم على اماكن مترامية من الاراضي الاسلامية في السند والهند وعُمان واليمن وقام الدعاة بدور كبير في فرض السيطرة الفاطمية على طرق التجارة البحرية المؤدية الى الهند وقد ظل اتباع الدعوة محتفظين بالتراث الاسماعيلي وخاصة في مصر مركز الخلافة الفاطمية(38) .

ثالثاً : صاحب المظالم .

كان منصب صاحب المظالم(39) يعرف بأسم النظر في المظالم وهو من المناصب القضائية الهامة وموضوعه كما يظهر من اسم صاحبه هو منع الظلم(40).

أن لفظة مظالم مفردها مظلمة او ظلامة من الظلم بمعنى انتهاك حق الشخص ، وهو تعبير في العالم الاسلامي يدل على الظلم الذي يأتي من التعدي او الفساد الذي عجز القضاة العاديون لسبب ما عن النظر فيه ، فيرفع امره الى الخليفة للنظر فيها(41)، فهو اشبه بقضاء الاستثناء الحالي وان اتخذ اسم النظر في المظالم وهذه العبارة في رفع المظالم الى الخليفة ترجع الى ملوك الفرس الساسانيين الذين يعدون من اوائل من مارسوا هذا النوع من القضاء.

كذلك يروي المقريزي أن قضاء المظالم عرف في مصر قبل مجيئ الفاطميين في عهد الدولتين الطولونية والاخشيدية ،فلما وصل جوهر القائد الفاطمي جلس للنظر في المظالم، الذي منحه طابعاً خاصاً يتماشى مع سياستهم المركزية والاهتمام بشرعية الحكم وحماية رعايا الدولة.

وكانت الدولة اذا اخلت من وزير صاحب سيف جلس صاحب الباب(42) في باب الذهب بالقصر وبين يديه النقباء والحجاب فينادي المنادي بين يديه يا ارباب الظلامات فيحظرون ، فمن كانت ظلامته مشافهة ارسلت الى الولاة والقضاة رسالة بكشفها ، ومن تظلم ممن ليس من اهل البلدين احضر قصة بأمره فيتسلمها الحاجب منه فإذا جمعها احضرها الى الموقع بالقلم الرقيق فيوقع عليها ثم تحمل الى الموقع بالقلم الجليل فيبسط ما اشار اليه الموقع الاول، ثم تحمل في خريطة الى الخليفة فيوقع عليها ثم تخرج الى الحاجب فيقف على باب القصر ويسلم كل توقيع الى صاحبه (43).

ويختلف اختصاص صاحب المظالم عن اختصاص القاضي في امور منها أن صاحب المظالم ينظر في القضايا التي يقيمها الافراد على الولاة وعمال الخراج وينظر في القضايا التي يعجز عنها القاضي ، كما يحكم في قضايا

تتعلق بإقامة العبادات كالحج والاعياد والجمع والجهاد(44).

وكان من شروط الناظر أن يكون جليل القدر ، ظاهر العفة قليل الطمع وكثير الورع ، نافذ الامور عظيم الهيبة ، عالي اليد لأنه يحتاج الى سطوة الحماة وثبت القضاة كالخلفاء او من فوض اليه الخلفاء ال،نظر في امور العامة(45) لأن نظر المظالم منصب ترتكز عليه هيبة الدولة(46).

توليت صاحب المظالم :

ان هذا المنصب من الوظائف الداخلة تحت سلطة الخليفة ، فتارة ينتدب فيه شخصاً ينفرد به ويسمى قاضي المظالم ، وهذا يعين بسجل كأي موظف آخر في الدولة ، وتارة اخرى يعهد به الى اي موظف كبير قائم بإحدى الوظائف من قبل(47) كقاضي القضاة ،وان لم يكن هذا المنصب بالضرورة وقفاً عليه، فقد كان من الطبيعي أن يدعي قاضي القضاة الى شغل هذا المنصب بسبب معرفته القانونية ، فكان يذكر احياناً في سجله عند التولية من جملة اختصاصاته القضائية(48).

جلوس المظالم :

كان مجلس النظر في المظالم يعقد بالعاصمة مقر الخليفة في باب الذهب ، بالقصر الكبير حسب ترتيب خاص ، وان من عادة الخليفة الجلوس لمن يأتيه من المتظلمين في موضع من القصر الكبير يعرف بأسم السقيفة وكانت هذه السقيفة توجد بجوار خزانة البنود(49)،اذ أن الاستماع الى المتظلمين في هذا المكان عادة منقولة من الفاطميين في افريقية ، كذلك أن ايام نظر المظالم هي الاخرى محدودة ، فأن كانت المظالم ينفرد بها موظف خاص فيعقد المجلس يومياً كي يتسلم شكاوي المتظلمين ، وعلى العكس أن كانت في يد موظف قائم من قبل بأحدى الوظائف فأنه يكتفي بأن يحدد يوماً او اكثر من الاسبوع لجلوسه ، فمثلاً كان جوهر يجلس للمظالم في ايام السبت(50)، اما فيما يخص هذا المجلس فأنه يتكون من القاضي وبين يديه الحجاب ومن جانبه شاهدان من اهم الشهود ، وصاحب بيت المال وصاحب الباب وقائد العسكر(الإسفهسلار)(51) ،كما كان يحضر كاتبان من كتاب القصر لتسجيل ما يتخذ المجلس من قرارات ، وكانت محكمة المظالم التي تعقد يحضرها خمس جماعات منهم جماعة الحماة او الاعوان ومهمتهم التغلب على من يلجأ الى العنف او يحاول الفرار وجماعة الحكام ومهمتهم الاحاطة بما يصدر من الاحكام لرد الحقوق الى اهلها والعلم بما يجري بين الخصوم ، وجماعة الفقهاء الذين يرجع اليهم صاحب المظالم فيما اشكل فيه، وجماعة الكتاب الذين يدونون اقوال الخصوم وجماعة الشهود(52)، كما أن اجراءات قضاء المظالم لها نظام خاص في عهد الفاطميين تحيط بها الهيبة دائماً ، اذ كان المنادي ينادي بصوت عال يا أرباب المظالم ، وبذلك تبدأ الجلسة(53)، وغالباً الذين يأتون من النواحي البعيدة لهم الحق في أن تنظر شكواهم قبل غيرهم، فمن كانت له ظلامة يقترب ليقدمها ، فتجمع الظلامات ثم تقرأ واحدة واحدة امام هذا المجلس المختلف التكوين(54)، فكان بعضها يحال الى مجلس القاضي وبعضها يرسل الى ديوان الانشاء لتكملة فحصة.

من الذي تم ذكره نستطيع أن نقول ونلمس الدقة التي كانت تسير عليها اجراءات القضاء للمظالم والدور الهام الذي يقوم به صاحب المظالم ، لذلك يعتبر القضاء وفروعه من المؤسسات الرئيسية الهامة عند الفاطميين في مصر.

المبحث الثاني:

اولاً : الحسبة :

وهي وظيفة اصلها ديني(55)، وتعني مراقبة الاسواق وحماية القيم الدينية وضبط السلوكيات العامة بما يوافق الشريعة ،ويعبر عنها بالحسبة(56)، وهي من باب الامر بالمعروف عندما يكون مهملاً والنهي عن المنكر عندما يكون علناً(57)، وهذا الاصل له سند في نصوص القرآن الكريم(58)،اذ قال تعالى وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُون 59)، فكأنها واجب ديني وفرض على كل مسلم وعلى الاخص القائمين بأمور المسلمين ، فكانت اعمال الحسبة تدخل في عموم واجبات الامام بسبب كونها خدمة دينية ،كما كان الامام يستخلف فيها من يراه أهلاً لها كما في غيرها من الوظائف الدينية الاخرى ، ولم تعد الحسبة مراقبة الاسواق فقط أو الاخلاق ، وانما مراقبة الغش في الصناعة والمعاملة ، واصبح هذا الاخير الموضع الاساس للحسبة ، وفي رأي علماء المسلمين تعتبر أشبه بخدمة دينية أجتماعية لأنها تتفق ومظاهر الحياة الداخلية للمدينة(60).

توليت المحتسب :

كان المحتسب كغيره من ارباب الوظائف الكبار توليه السلطة العليا منصبه ، فقد كان يعين بسجل(61) على اساس ان سلطته مستمدة من سلطة الخليفة ، ولكن غالباً ما كانت الحسبة تضاف الى عمل بعض ارباب الوظائف القضائية مثل صاحب الشرطة او قاضي لقضاة(62)، فكانت تذكر في سجله ،كما كان عمل الحسبة يدخل في اختصاصات وزير التفويض(63)، بسبب سلطة العامة على القضاء فكان مثل قاضي القضاة يفوض فيها من ينوب عنه .

كانت توليت المحتسب تصب برسوم فخمة تشبه ما كان لأرباب الوظائف الكبار في الدولة ، اذ كان الخليفة يستدعيه الى القصر ليمنحه بنفسه كتاب التولية ،ليكون للمحتسب سلطة شرعية وقانونية تخوله ممارسة مهامه دون معارضة ،وغالباً ما كان الاخير يختار من ذوي العلم والفقه والخبرة ليجمع بين الدراية بالأحكام الشرعية وشؤون السوق والمعاملات ، وقد جرت العادة ان يقرأ سجله في جامعي القاهرة ومصر(64)، فكان يخرج من القصر الى الجامعين في موكب ضخم ليطوف خلال الحارات وبين يديه خلع الخليفة ، فعمل المحتسب في اساسه عمل اخلاقي يشمل النهي عن المنكرات في الشريعة الاسلامية(65).

لذا يمكن القول ان الخلفاء الفاطميون اولو عناية كبيرة لاختيار المحتسب لما له من اثر مباشر في المجتمع والاقتصاد ، فضلاً عن انه اداة فاعلة في ترسيخ الحكم واظهار تمسك الدولة بمبدأ الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ،وضمان استقرار المجتمع وحماية حقوق الافراد ، وهذا يبين ان الحسبة عند الفاطميين كانت مؤسسة دينية وادارية في آن واحد .

اختصاصاته :

كان عمل المحتسب مثل عمل غيره من المحتسبين في الدول الاخرى ، فانه يعطي أعلى مثل ديني واجتماعي للحياة العامة ، ويروي المقريزي دوره في ذلك(66)، اذ كان المحتسب الفاطمي بمساعدة نوابه يطوف الطرقات ليمنع تزاحمها ، وكان يأمر رؤساء المراكب الا يحملوا مراكبهم أكثر من الحمولة العادية ، ويلزم الحمالين ألا يحملوا بهائمهم ما لا تطيق ، ويأمر السائقين بتغطية الروايا بالأكسية ويجبرهم على لبس السراويل الطوال ذات اللون الازرق، كما ينذر معلمي المكاتب بألا يضربوا الصبيان ضرباً مبرحاً ، ويتتبع كل من يظهر له سوء سيرته وينهاه بالردع والادب ، كما كان ينظر في المكاييل والموازين ويشرف على دار العيار والصيرفة(67)، وكل ما يسمى حياة المدينة ولا يغفل النظر ان ظهر في السوق دراهم مهرجة أو مخلوطة بالنحاس وان يشدد فيها ويبحث عمن احدثها(68) ، وفي عهد الحاكم بأمر الله (386- 411هـ) تشدد المحتسب في مراقبة أهل الذمة حيث راقب ملكهم وحد من حريتهم ، لاسيما بعد ان اعاد الحاكم بعض الواجبات الدينية على أهل الذمة ومنها لبس الغيار(69)، والواقع ان اليهود سواء في دار الاسلام او في البلاد المسيحية ، كانوا يتميزون ببعض العلامات من لون خاص في لبسهم(70).

وتعد هذه الوظيفة من الوظائف القديمة في المجتمعات الاسلامية، حيث ذكر ابن حزم بأن العرب عرفوا هذه الوظيفة في العصر الجاهلي(71).

مساعدوه :

لقد اتخذ المحتسب لواجباته الدينية والعملية اعواناً من بين الخبراء ، سواء في التجارة او في الصناعات ، ليقوموا بالطواف والتفتيش عند ارباب الحرف والمعايش وعلى التجار ويفتشون قدور الاطعمة ويختمون اللحوم ويباشرون محال الجزارة والمطاعم ويحولون دون مضايقة الجمهور(72)، فكان كل من هؤلاء الخبراء يسمى عريفاً(73) او نائباً(74)، اذ كان المحتسب يسير هو او نائبه في الاسواق او الحارات ليباشر الحسبة في مكانها او يجلس في احد الجامعين الكبيرين في القاهرة وفي مصر يوماً بعد يوم على دكة الحسبة(75)، للنظر في قضايا اختصاصه .

تطبيق العقوبات:

ان القائم على الحسبة له سلطة تنفيذية كقاضي القضاة ، ولكن العقوبات التي يصدرها وتسمى بالتعزير(76) لم تكن تبلغ عقوبات الحدود وان كانت تختلف حسب قدر الذنب، وتشمل بصفة خاصة الردع والجلد والتشهير والتوبيخ والنفي والضرب ، فكان الردع يستعمل غالباً كعقاب وذلك بزوال الامر المخالف عن طريق ازالة الوسائل التي تسببه ، وقد ساد هذا التعزير في عهد الحاكم بأمر الله الذي كان يعمل بنفسه على كسر الاواني التي تحوي الشراب المسكر(77)، كما كان المحتسب الفاطمي يتخذ الجلد وسيلة للتعزير فيما يصدره من عقاب وذلك بضرب المذنب بالسوط او بالدرة التي من الجلد والعصا(78)،وكان هذا العقاب يختلف حسب

الذنب دون ان يؤدي الى حد الموت ، وعلى ذلك كانت الحسبة مثل القضاء لها سلطة تنفيذية يقوم بها المحتسب بنفسه او يعهد بها الى والي الشرطة(79).

لقد اسهمت الحسبة في صون وترسيخ قيم العدالة الاقتصادية والاجتماعية عند الفاطميين ، فكانت احدى الركائز التي ابرزت النظم الادارية والدينية ، وهذا عكس طبيعة الدولة الفاطمية التي رغبت في احكام سيطرتها على مختلف جوانب الحياة اليومية واظهار هويتها المذهبية والفكرية .

ثانياً : الاحباس (الأوقاف) .

شكل نظام الاحباس اهم الركائز الدينية والاجتماعية عند الدولة الفاطمية، حيث غدا وسيلة لدعم المؤسسات الدينية والخيرية وضمان استمرارية نشاطها ، لذا اهتم الفاطميون بالأوقاف وادارتها اذ جعلوا منها مصدراً لتمويل المساجد والمناسبات الدينية اضافة الى حلقات التعليم والمدارس والمكتبات، ولما كان مال الاحباس الى الفقراء والمساكين فقد وجد انه من الافضل ان يكون لها ديواناً خاصاً سمي ديوان الاحباس، حيث كان يتولى الاشراف عليه القاضي(80)، ويعتبر هذا الديوان اول تنظيم للأوقاف ليس في مصر فحسب بل في كافة الدولة الاسلامية(81).

ظل القضاة يتولون النظر في الاوقاف بحفظ اصولها واستثمارها وقبض ريعها وصرفه في الاوجه التي ارصدت لها ، ومنذ النصف الاول من القرن الرابع الهجري كان يعين في بعض الاحيان متول للأحباس ونفقة الايتام بالإضافة الى القاضي، وفي ذلك يقول المقريزي " فلما قدمت الدولة الفاطمية من المغرب الى مصر بطل تحبيس البلاد وصار قاضي القضاة يتولى امر الاحباس من الرباع واليه امر الجوامع والمشاهد(82) وصار للأحباس ديوان خاص يسمى ديوان المفرد"(83).

اثر الاحباس في تمويل المساجد والمؤسسات التعليمية:

لقد ادخل الفاطميون الكثير من التنظيمات الخاصة بالوقف وجعلوها تحت اشراف مؤسسات رسمية وقضائية ، مما ساعد على استمرارها في خدمة الدين والمجتمع ،فقد امر الخليفة المعز لدين الله في ربيع الاخر سنة 363هـ/974م ان تحول المحصلات المالية المجباة من الممتلكات الموقوفة من مودع الحكم الى بيت المال ، كما طالب المنتفعين بأن يظهروا الوثائق التي تدل على احقيتهم في ريع هذه الاوقاف(84)،

لقد اصبح لبيت المال منذ ايام الفاطميين نصيب من متحصلات الاحباس التي صارت تمثل احد موارد الدولة المالية(85)، اذ قامت الاحباس للمساجد والجوامع التي تولاها قاضي القضاة والذي يعود اليه وحدة أمر هذه الاوقاف ويتم تسجيلها بديوان المفرد ، حيث يقدم لكل مسجد النفقات من زيت السراج والحصير وسجاجيد الصلاة ورواتب القوام والفراشين والمؤذنين(86)، وحتى يضمن الفاطميون مورداً ثابتاً ينفقون منه على تعمير المساجد وفرشها والصرف على قومتها وخدامها ، اوقفوا الكثير من الاراضي الزراعية وغيرها من المواضع ، فقد ذكر المسبحي ان الخليفة الحاكم بأمر الله امر سنة 403هـ بأثبات المساجد التي لا غلة لها ولا احد يقوم بها او التي لها غلة لا تكفي احتياجاتها فأثبتت في سجل رفع اليه وبلغت عددها 830 مسجداً قدر لها نفقة شهرية قيمتها 9220درهماً(87)، وقد جمعت احباس الجوامع وبلغت مليون ونصف المليون من الدراهم ووزع منها على كل مشهد خمسين درهماً في الشهر برسم الماء لزوارها(88) .

لذا كان للأحباس دور كبير في المجتمع الفاطمي ، حيث ساهمت في تمويل المؤسسات الدينية وخاصة جامع الازهر وجامع الحاكم بأمر الله مما ساعد في نشر المذهب الاسماعيلي وتعزيز مكانة الدولة، كما عززت الاحباس على انشاء المدارس التعليمية والمكتبات مثل دار الحكمة التي اسسها الفاطميون في القاهرة سنة 395هـ على نحو ما كان عليه بيت الحكمة في بغداد، فقد جلس فيها الفقهاء وحملت اليها الكتب من خزائن القصور وجلس فيها القراء والمنجمون واصحاب النحو واللغة والاطباء وحضرها الناس على طبقاتهم ، وكان الحاكم بأمر الله يشرف بنفسه على الحركة العلمية فيها(89)، واوقف ما يكفي لإدامة عمارتها والمرتبات من يعمل فيها من العلماء والفقهاء والخدم وما يلزمها من المصروفات المختلفة . كما تم انشاء المستشفيات (البيمارستانات) مثل بيمارستان الحاكم بأمر الله التي قدمت الكثير من الخدمات الطبية ، كذلك ادت دوراً في تخصيص اوقاف للفقراء والايتام والسجون مما كان لع اثر بالغ في التعلم والمعرفة اضافة الى استقرار وتطور المجتمع الفاطمي.

ثالثاً : المساجد والجوامع :

لقد حرص الفاطميون على بناء المساجد الكبرى والجوامع ، فهي بالإضافة الى وضيفتها في اقامة الشعائر الدينية وتعليم انواع العلوم الشرعية فقد كانت مركزاً لنشر الدعوة الاسماعيلية وتجمع الناس باعتبارها مراكز

للعلم، اذ كانت تعقد حلقات الدرس والفقه والحديث كما اتخذها العلماء مقراً لهم ،والمكان الذي تذاع فيه الاخبار الهامة التي تتعلق بالصالح العام(90)، اضافة الى الخطب التي تحمل توجهات الدولة الفاطمية.

ظلت المساجد بمصر مفتوحة ليلا ونهاراً وكثيراً ما استخدمت مأوى لمن لا يجد له مسكناً وللمسافرين والمتبعدين ، لهذ كثرت الحلقات الدراسية في المسجد حتى قال عنها المقدسي " لقد شاهدت في احد الجوامع بالفسطاط وقد خصت بحلقات الفقهاء وأئمة القراء واهل الادب والحكمة مائة وعشرة مجلساً"(91)، وقد سرت في مصر عادة اضاءة المساجد بالتنانير في اواخر القرن الرابع الهجري ، ففي عام 403هـ/1012م خصه الحاكم بأمر الله بتنور كبير من الفضة وعلقت بالجامع بعد ان قلعت عتبتاه حتى ادخل التنور ثم اعيد بناء القبتين بعد ذلك(92)، وقد انعكست مكانة المسجد عند الفاطميين على طرازهم المعماري الذي اهتم بالزخارف الحجرية والكتابات القرآنية الى جانب ادخال عناصر معمارية اكسبت العمارة الاسلامية في مصر طابعاً متميزاً ، ويعد جامع الازهر من ابرزها حيث وضع القائد جوهر الصقلي اساس الجامع في الرابع عشر من رمضان سنة 359هـ/970م ، وانتهى من بنائه بعد حوالي سنتين،اذ اقيمت الصلاة فيه لإول مره

في السابع من رمضان سنة 361هـ /972م(93)، حيث كان هذا الجامع يضم قسماً مسقوفاً أعد للصلاة ويطلق عليه اسم المقصورة حيث انشأ بها محراباً يعرف اليوم بالمحراب القديم او القبلة القديمة(94) ، وقسماً غير مسقوف كساحة يمكن اقامة الصلاة فيها عند الازدحام في القسم المسقوف، هذا بالإضافة الى الملحقات كالمنارات والمضيآت وغيرها، ثم توالت الاضافات الجديدة من أروقة وممرات ووحدات للتدريس ومحاريب ومآذن ومقصورة ، حتى اصبح الجامع القديم محصوراً في قلب الجامع الحالي(95)،واصبح هذا الجامع بمثابة متحف للعمارة والزخرفة الاسلامية على حد قول غاستون فييت(96)، الا ان العزيز بالله الفاطمي قد حول الازهر الى معهد لتدريس جميع العلوم النقلية والعقلية سنة 378هـ/988م، كما امر بوجوب تأمين المأكل والمشرب والمسكن للرواد طالبي العلم تشجيعاً لهم ، وامر ببناء داراً الى جواره لجماعة من الفقهاء كان يجتمعون فيه بعد الصلاة كل يوم جمعة لإقامة المجالس الدينية(97).

وهناك جوامع اخرى كانت مركز للعبادة والتعليم واماكن لنشر الدعوة الاسماعيلية ومنها جامع راشدة الذي بناه الحاكم بأمر الله سنة 393هـ وجامع القرافة وجامع المقس وغيرها ، هذا وقد عرف الفاطميون نوع اخر من المنشآت الدينية وهو المسجد ذو الضريح او المشهد ، وهي التي اقيمت لأحياء ذكرى آل البيت عليهم السلام ، واغلب هذه المشاهد هي مشاهد رؤية ويقع اغلبها في المنطقة الواقعة بين القاهرة والفسطاط ،ومنها مشهد السيدة سكينة والسيدة رقية عليهما السلام ومشهد اخوة يوسف ، ومشهد عاتكة والمشاهد التسعة والقباب السبع في القرافة(98).

وعليه يمكن القول ان اسهام الفاطميين في بناء المساجد والجوامع ترك اثراً واضحاً في التاريخ الاسلامي ،ليس من حيث الجوانب السياسية والدينية فقط ، بل في اثراء العمارة والفنون الاسلامية ايضاً ، كما عكست هوية الدولة الفاطمية ومشروعها الفكري واسهمت في صياغة البنية الثقافية والفكرية للمجتمع الفاطمي ورسخت حضورهم السياسي والديني في وجدان الامة الاسلامية .

الخاتمة :

في ختام دراستنا الموسومة بالمؤسسات الدينية عند الفاطميين في مصر لابد من الاشارة الى الدور الكبير لهذه التنظيمات وما قامت به وتسجيل أهم النتائج التي توصلنا اليها :

لقد تنوعت اساليب وآليات الرقابة والمتابعة لهذه المؤسسات في الدولة الفاطمية فشملت الجولات التفقدية وفتح الباب امام الرعية لعرض شكاواهم ومشاكلهم وتظلمهم ، والجلوس للقضاء والمظالم ، لنجاح الخطط الموضوعة من قبلهم لتفعيل الرقابة وتحقيق الاستقرار الاداري والاجتماعي للدولة، اذ ساعدة على نشر المذهب الشيعي الاسماعيلي وتأثر المجتمع المصري بها خلال مر العصور ، حيث اعتنق العديد من عامة الناس ورجالات الدولة المذهب الامامي الاثني عشري من خلال تطبيق اسس النظم الدينية وما قامت به المساجد والجوامع ودور الحكمة من دور كبير في هذا المجال، كما ان اختصاصات قاضي القضاة لا تمثل امور قضائية صرفة بل يتضمن اموراً ليس لها علاقة بالقضاء ولكن ضمت الى القضاء حسب العرف والاصطلاح في ذلك العصر ،اذ ان اتباع اسلوب تنظيم الرقابة القضائية على الادارة والاشراف على الاحباس والمواريث واموال الايتام ساعد على انشاء ديوان الاحباس الذي اصبح مصدراً لتمويل الفقراء والمساكين وغيرهم من العوائل المتعففة في مصر، وقد نالت الحسبة في العهد الفاطمي عناية كبيرة لارتباطها بحياة

المجتمع اليومية واصبح تعيين المحتسب امر خاص بالخليفة وله تعيين النواب في الولايات والذين ارتبطوا به مباشرة ، وكان من مهامها مراقبة الحالة الاقتصادية وتوجيهها للصالح العام ضمن الحدود الشرعية وذلك برقابة السوق وينظر في المكاييل والموازين ويشرف على دار العيار والصيرفة والتخطيط الاقتصادي للموازنة بين العرض والطلب عبر تحديد الكميات المنتجة وخاصة بالنسبة للغلال وكل ما يسمى حياة المدينة ، واتخاذ العيون وضبط الاسعار حفاظا على المصلحة العامة برفع الاحتكار 0

وقد ادرك الخلفاء الفاطميون الدور الفعال لصاحب المظالم في الرقابة الادارية والمالية ، فنظروا بأنفسهم بها ، وعينوا وزرائهم او قاضي القضاة او احد القضاة او احد كبار رجال الدولة ، فكانت الاداة الفاعلة لضبط الاداء الحكومي ومحاربة الفساد الاداري لان نظر المظالم منصب ترتكز عليه هيبة الدولة .

الهوامش:

(1) القلقشندي ، صبح الاعشى في صناعة الانشا ، ج3،ص486.

(2) ارباب الاقلام:هم الموظفين المتصلين بديوان سر الخليفة ،وخاصة صاحب القلم الرقيق الذي كان يوقع على المظالم ويجالس الخليفة ،وصحب القلم الجليل ومهمته تسلم رقاع المظالم من صاحب القلم الرقيق لعرضها على الخليفة للتصديق عليها . حسن ابراهيم، الفاطميون في مصر واعمالهم السياسية والدينية ، ص151-152.

(3) القلقشندي ، صبح الاعشى، ج3، ص486.

(4) علي بن النعمان: قاضي الديار المصرية ابو عبد الله، الحسين بن قاضي القضاة ابي الحسن علي بن قاضي القضاة ابي حنيفة النعمان بن محمد ،المغربي (363هـ/974م)،ولي بعد موت عمه محمد بأيام واستمر خمس سنوات ونصف ، فعزل في رمضان سنة 394هـ. الذهبي، سير اعلام النبلاء ،ج17،ص146.

(5) ابن حجر ، رفع الاصر، مج1، ص597.

(6) المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار، ج1، ص403.

(7) ماجد ، نظم الفاطميون ورسومهم في مصر ، ج1، ص145.

(8) المصدر نفسه ، ج1، ص146.

(9) الكندي ، ولاة مصر وقضاتها، ص599- 600.

(10) المقريزي ،الخطط المقريزية، ج1، ص404.

(11) ابن حجر العسقلاني ، رفع الاصر ، مج1،ص601.

(12) المقريزي، الخطط المقريزية،ج1،ص386.

(13) ماجد، نظم الفاطميون ورسومهم في مصر،ج1،ص148.

(14) ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الاكبر ، ج1،ص404.

(15) الكندي ، ولاة مصر ، ص589.

(16) المقريزي ، الخطط المقريزية، ج1، ص404.

(17) الكندي ، ولاة مصر وقضاتها ، ص594.

(18) حاجي خليفه، كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، ج4، ص45.

(19) ماجد ، نظم الفاطميون، ج1، ص152.

(20) ايمن فؤاد ، الدولة الفاطمية، ص270.

(21) خسرو، سفرنامه، ص121.

(22) وزير التفويض: الذي يفوض الخليفة اليه تدبير امور الدولة برأيه واجتهاده ، ويمنحه السلطة الواسعة ويفوضه في امور الدولة والتصرف في شؤنها دون الرجوع اليه. السيوطي ، حسن المحاضرة ، ص130.

(23) الماوردي ، الاحكام السلطانية والولايات الدينية ، ص331.

(24) النعمان ، المجالس والمسايرات ، ج1، ص104.

(25) الحسين بن علي بن النعمان احد القضاة الفاطميين الذي تلقب بلقب داعي الدعاة في عهد الخليفة الحاكم سنة 393هـ وفوضت اليه الخطابة والامامة في المساجد وهو اول قاض اضيفت اليه الدعوة من قضاة الفاطميين . حسن الامين ، مستدركات اعيان الشيعة، ج2،ص342.

(26) ماجد ، نظم الفاطميين، ج1،ص182.

(27) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج1، ص434.

(28) ابن الطوير ، نزهة المقلتين في اخبار الدولتين ، ص110؛ المقريزي ، الخطط المقريزية، ج2، ص227.

(29) المقريزي ، الخطط المقريزية ، ج1، ص382.

(30) دار العلم : كانت تعرف في الاصل بأسم دار الحكمة انشأها الخليفة الحاكم بأمر الله سنة 395هـ اذ كانت تعقد مجالس الحكم فيها من قبل داعي الدعاة . ابن ميسر ،المنتقى من اخبار مصر ، ص95-96.

(31) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج10، ص437؛ ايمن فؤاد ، الدولة الفاطمية ، ص277.

(32) جزائر: وهي كلمة تطلق على اتباع المذهب من الشيعة الاسماعيلية في الاقاليم البعيدة عن نفوذ دولتهم . القاضي النعمان ، المجالس والمسايرات، ج2، ص43.

(33) ماجد ، نظم الفاطميين ، ج1، ص186.

(34) المقريزي ، الخطط المقريزية، ج1، ص391.

(35) المقريزي ، الخطط المقريزية ، ج1، ص391.

(36) النجوى او النجاوي: هي ضريبة مالية يدفعها المنظمون للمذهب الشيعي الاسماعيلي من الرجال والنساء ، ويلوح أن كلمة النجوى تعني السر حيث كانت الدليل المادي على قبول الاتباع التستر على عقائد الفاطميين وهي تبلغ ثلاثة دراهم وثلث ، ولكن الاغنياء كانوا يدفعون ثلاثة وثلاثون درهماً. ماجد ، نظم الفاطميين ، ج1، ص188؛ المقريزي ، الخطط المقريزية، ج1، ص390.

(37) ماجد ، نظم الفاطميين ، ج1، ص188.

(38) ايمن فؤاد ، الدولة الفاطمية، ص372 .

(39) صاحب المظالم : هو من المناصب القضائية الهامة التي وجدت من اجل فض المنازعات التي يعجز عن نظرها القضاة ، وهي ليست عمل قضائي خالص بل تعد قضاء استثنائي يعالج الامور الواضحة بالتنفيذ او الصلح او التوفيق الخيري . ماجد، نظم الفاطميين،ج1،ص156 ؛ السليمان ، الدواوين في مصر خلال العصر الفاطمي ،ص175.

(40) المقريزي، الخطط المقريزية، ج2، ص207.

(41) ماجد ، نظم الفاطميين، ج1،ص155-156.

(42) صاحب الباب : هو موظف كبير يجلس في باب الذهب بالقصر للنظر في امور المظالم . ماجد ، نظم الفاطميون ، ج1، ص157.

(43) المقريزي ، الخطط المقريزية ، ج2، ص245.

(44) الماتريدي ، تأويلات اهل السنة ، ج1، ص51.

(45) الماوردي ، الاحكام السلطانية، ص86.

(46) ابن خلدون ، العبر ، ج1، ص406.

(47) المقريزي ، الخطط المقريزية ، ج2، ص308.

(48) ماجد ، نظم الفاطميين ، ج1، ص157.

(49) المقريزي، الخطط المقريزية، ص402- 405.

(50) ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج1، ص168.

(51) الإسفهسلار: هو قائد العسكر، عرفت في عصر الدولة الفاطمية ومن المعتقد انها نقلت اليها من الدولة العباسية وكان لا يفوقها غير وظيفتي الوزير وصاحب الباب ، وكان هو زمان كل شيء اي المشرف على جميع المشرفين واقرب المقربين الى الخليفة . حسن الباشا ، الفنون الاسلامية والوظائف على الاثار العربية ، ج1،ص73-79.

(52) الماتريدي ، تفسير الماتريدي (تأويلات اهل السنة)، ج1،ص50.

(53) المقريزي، الخطط المقريزية ، ج1، ص403.

(54) المصدر نفسه ، ج1، ص403.

(55) ابن خلدون ، العبر ، ج1،ص405.

(56) الحسبة: في اللغة هي اسم من الاحتساب وتعني طلب الامر. ابن منظور، لسان العرب، ج1،ص314.اما اصطلاحاً تعني الامر بالمعروف أذ ظهر تركه والنهي عن المنكر أذا ظهر فعله . ابن الطوير ، نزهة المقلتين، ص116.

(57) ابن خلدون ، العبر ، ج1،ص406.

(58) حاجي خليفة، كشف الظنون ، ج1، ص166.

(59) سورة آل عمران، آية 104.

(60) ابن خلدون العبر، ج1،ص406.

(61) القلقشندي، صبح الاعشى ، ج3، ص487.

(62) المصدر نقسه ، ج3، ص487.

(63) الماوردي ، الاحكام السلطانية ، ص30.

(64) المقريزي، الخطط المقريزية، ج1، ص463-464.

(65) الشيرازي، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ج1، ص230.

(66) المقريزي ، الخطط المقريزية، ج1، ص464.

(67) المصدر نفسه، ج2، ص340.

(68) يحيى بن عمر، النظر والاحكام في جميع احوال السوق، ص104.

(69) الغيار: هي ثياب مميزة لونها اسود كلون ثياب العباسيين ، كان اهل الذمة يرتدونها في البلاط المصرية . ماجد ، نظم الفاطميين ،ج1،ص168.

(70) المقريزي ، الخطط المقريزية، ج2، ص341.

(71) ابن حزم ، جمهرة انساب العرب، ص263.

(72) حسن ابراهيم ، الفاطميون في مصر، ص183.

(73) الشيرازي ، نهاية الرتبة ، ج1، ص36.

(74) المقريزي، الخطط المقريزية ، ج1، ص463.

(75) دكة الحسبة: كان المحتسب يعلق على دكة الحسبة السوط والدرة والطرطور لتخاف منها قلوب المفسدين . الشيرازي ، نهاية الرتبة، ج1، ص108.

(76) الحراني ، الحسبة في الاسلام ، ص38؛ الشيرازي، نهاية الرتبة،ص108.

(77) ماجد، نظم الفاطميين،ج1،ص172.

(78) الشيرازي، نهاية الرتبة، ج1،ص108.

(79) القلقشندي، صبح الاعشى،ج3،ص487؛ المقريزي، الخطط المقريزية،ج1،ص464.

(80) ابن حجر ، رفع الاصر، ج1،ص161.

(81) محمد امين ، الاوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، ص48.

(82) الخطط المقريزية، ج2، ص294.

(83) ديوان المفرد: هو ديوان احدثه الخليفة الحاكم بأمر الله سنة 400هـ برسم من يقبض ماله من المقتولين او من يسخط عليه الخليفة. ايمن فؤاد ،الدولة الفاطمية في مصر، ص259.

(84) المقريزي، اتعاظ الحنفاء، ج1،ص148؛ محمد امين ،الاوقاف والحياة الاجتماعية في مصر،ص52.

(85) محمد امين ، الاوقاف ، ص52 ؛ ايمن السيد ، الدولة الفاطمية في مصر، ص359.

(86) المقريزي ، اتعاظ الحنفاء، ج2، ص89.

(87) المسبحي، نصوص ضائعة من اخبار مصر، ص31.

(88) مبارك ، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة،ج1،ص47.

(89) التميمي، بيت الحكمة العباسي ودوره في ظهور مراكز الحكمة في العالم الاسلامي،ص70.

(90) حسن ابراهيم ، الفاطميون في مصر، ص119.

(91) المقدسي، احسن التقاسيم في معرفة الاقاليم ، ص154.

(92) السيوطي ، حسن المحاضرة ،ج2، ص136.

(93) القلقشندي، صبح العشى، ج3، ص464؛ ابو المحاسن، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ،ج4،ص32.

(94) ايوب ، التاريخ الفاطمي الاجتماعي، ص155.

(95) مؤنس، المساجد ، ص207.

(96) غاستون فييت: مستشرق فرنسي كان مدير متحف الاثار والتراث في القاهرة . مكتبة النهضة المصرية ،ط3، 1964م.

(97) المقريزي ، الخطط المقريزية ،ج2،ص273.

(98) ايمن السيد ، الدولة الفاطمية في مصر، ص399.

المصادر والمراجع :

اولاً: الفرآن الكريم .

ثانياً :المصادر.

- ابن حجر العسقلاني.

1- رفع الاصر عن قضاة مصر ، تحقيق علي محمد عمر، 1418هـ، مجلد الاول.

- الحراني، ابو العباس احمد بن عبد الحليم الحراني(ت728هـ/1328م).

2- الحسبة في الاسلام ، القاهرة، 1318هـ.

- ابن حزم ، ابو محمد علي بن احمد بن سعيد (ت456هـ/1063م).

3- جمهرة انساب العرب ، ط4، دار الكتب العلمية ، بيروت 1963م.

- خسرو، ناصر الحكم ابو المعين ناصر بن خسرو بن الحارث (ت476هـ/ 1083م).

4- سفرنامه، ، ترجمة يحيى الخشاب ، المطبعة المصرية للكتاب ،القاهرة 1993م.

- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت 808هـ/ 1406م)،

5- العبر وديوان المبتدأ والخبر أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الاكبر، ط2، تح خليل شحادة ، دار الفكر، بيروت 1988م، .

- ابن خلكان ، احمد بن محمد بن ابراهيم(ت681هـ/1282م) .

6- وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان ، تحقيق احسان عباس، بيروت ،دار الثقافة،ج2.

- الذهبي ، الحافظ ابو عبد الله شمس الدين (ت 748هـ/1374م).

7- سير اعلام النبلاء، تح شعيب الارنؤوط، محمد نعيم العرقوسي.

- السيوطي، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ/1505م).

8- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، ط1، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة 1968م، ج2.

- الشيرازي، عبد الرحمن بن نصير بن عبدالله (ت589هـ/1093م).

9- نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، تحقيق الباز العريني ، القاهرة 1946هـ، ج1.

- ابن الطوير، ابن محمد المرتضى عبد السلام بن الحسين القيسراني (ت 617هـ/1220م).

10- نزهة المقلتين في اخبار الدولتين ، تح فؤاد السيد ، بيروت 1992م.

- القاضي النعمان ، ابو حنيفة النعمان بن محمد بن حيون التميمي (ت 363هـ/) .

11- المجالس والمسايرات ، تح ابراهيم شيوح ،محمد السجلاوي والحبيب الفقهي، ط1، بيروت لبنان 1996م، ج2.

- القلقشندي، ابي العباس احمد ، ت(821هـ/).

12- صبح الاعشى في صناعة الانشا ، المطبعة الاميرية القاهرة ، 1332هـ/1914م ،ج3.

- الكندي ،ابو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب (ت 355هـ/).

13- ولاة مصر وقضاتها، تحقيق محمد حسن محمد ، دار الكتب بيروت لبنان، 1424هـ .

- الماتريدي ، محمد بن محمد بن محمود (ت 333هـ) .

14- تفسير الماتريدي (تأويلات اهل السنة) ، تحقيق مجدي باسلوم، بيروت لبنان 1426هـ .

- الماوردي ، ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت450هـ/ 1058م).

15- الاحكام السلطانية والولايات الدينية ، تح احمد مبارك البغدادي، ط1،دار ابن قتيبة ، الكويت 1989م.

- ابو المحاسن، يوسف بن تغري بردي جمال الدين (ت 874هـ/1470م).

16- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج4.

- المقدسي، ابو عبدالله محمد بن احمد (ت380هـ).

17- احسن التقاسيم في معرفة الاقاليم ، ط3، القاهرة 1411هـ.

- المقريزي ،تقي الدين احمد بن علي ،(ت845هـ/) .

18- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار، تح محمد زينهم ، ط1، مطبعة دار الامين، القاهرة 1998م.

19- اتعاظ الحنفاء بأخبار الائمة الفاطميين الخلفاء، تحقيق جمال الدين الشيال، ط2، القاهرة 1416هـ/1996م،ج1.

- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الافريقي(ت711هـ/ 1311م).

20- لسان العرب ، قم، 1405هـ.
- المسبحي، عز الملك محمد بن عبيد الله بن احمد (ت420هـ / 1029م).
21- نصوص ضائعة من اخبار مصر، المعهد العلمي الفرنسي للاثار الشرقية بالقاهرة، 1981م.
- ابن ميسر ، تاج الدين محمد بن علي بن يوسف بن راغب (ت 677هـ/ 1278م).
22- المنتقى من اخبار مصر ،تح ايمن فؤاد السيد ، المعهد العلمي الفرنسي للاثار ، القاهرة ، ط1
- يحيى بن عمر، ابو زكريا يحيى بن عمر بن يوسف(ت289هـ/901م).
23- النظر والاحكام في جميع احوال السوق، ابي جعفر احمد القصري القيرواني، تونس 1975م .

ثالثاً : المراجع :

- ايوب ، ابراهيم رزاق الله.
1- التاريخ الفاطمي الاجتماعي ، ط1، لبنان.
- التميمي، حيدر قاسم .
2- بيت الحكمة العباسي ودوره في ظهور مراكز الحكمة في العالم الاسلامي ، ط1، المملكة الاردنية الهاشمية 1432هـ/2011م.
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله (ت 1067هـ/ 1657م).
3- كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون ، تح محمد شرف الدين ، دار احياء التراث العربي ، ج1.
- حسن الباشا .
4- الفنون الاسلامية والوظائف على الاثار العربية، دار النهضة العربية ، القاهرة 1965م ،ج1.
- السليمان ، سمير عبدالله .
5- الدواوين في مصر خلال العصر الفاطمي (358- 567هـ)،الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة ، ط1، 2006.
- السيد، أيمن فؤاد .
6- الدولة الفاطمية في مصر، ط1، الدار المصرية اللبنانية، 1413-1992م.
- ماجد ، عبد المنعم .
7- نظم الفاطميون ورسومهم في مصر، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة 1955م .
- مبارك، علي باشا.
8- الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1969م، ج1.
- محمد امين ،
9- الاوقاف والحياة الاجتماعية في مصر(648-923هـ)،دراسة تاريخية وثائقية ،القاهرة ،1980م.

المستخلص باللغة الانكليزية

Abstract :

The study of religious institutions under the Fatimids represents a subject of considerable significance, as the dynasty sought to establish an integrated religious system embodied in mosques and congregational centers, in addition to the offices of the Chief Judge (Qāḍī al-Quḍāt) and the Chief Missionary (Dāʿī al-Duʿāt), as well as the systems of endowments (awqāf/ahbās) and the ḥisba (market and moral oversight). These

institutions had a profound impact on public life: on the one hand, they served Egyptian society through educational establishments, judicial administration, and the supervision of social and religious affairs; on the other hand, they functioned as political instruments for disseminating Ismaili doctrine, consolidating authority, and reinforcing the foundations of the Fatimid state, which endured for over two centuries (358 AH/969 CE – 567 AH/1171 CE) .

It can therefore be argued that these structures played a pivotal role in affirming the Fatimid state's identity and leaving a lasting imprint on Egypt's religious and cultural history